أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام

*عبدالله سالم الدراوشة**

ملخّص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وقد تم استخدام عينة عشوائية بسيطة كأسلوب لتحديد عينة الدراسة، وبلغت العينة (350) مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

وجود أثر لمتغير الفقر في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

وجود أثر لمتغير البطالة في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

وتوصي الدراسة بضرورة أن تقوم الحكومة برفع دخول الأفراد في المجتمع من خلال وضع سياسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم في المجتمع الأردني، وفرض تشريعات جديدة على أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في رفع رواتب العاملين وتقديم مساعدات مالية لهم، للتقليل من الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الجرمي، وتوفير فرص عمل كريمة تعمل على الحد من ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع.

الكلمات الدالة : الفقر، البطالة، الأمن العام.

المقدمة

الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور، وعانت منها الإنسانية على مر الزمان، وأثرها السلبي يصيب المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتهدد أمن الإنسان والمجتمع على حد سواء في كيانهما ووجودهما، فالجريمة ظاهرة في أي مجتمع تتصل ببنائه وطبيعته، ولهذا فهي جزء من وظائفه، تستمر وتتطور مثلما تتطور الحياة الاجتماعية (طالب، 1423).

وقد شهد العالم في العصر الحديث تطوراً هائلاً في التقدم والرقي بالمجتمعات إلى قمة الحضارة، مما جعل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أكثر تعقيداً، فتعقدت مظاهر ارتكاب الجريمة، وتعددت طرق التفنن في أساليبها، واتخاذها أشكالاً تتماشى مع البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (المجذوب، 1993)، حيث يمكن للفرد أن يرتكب السلوك الجرمي في أي مكان في العالم، ولا توجد حدود عالمية للجريمة، وخصوصاً مع وجود الانترنت، وشبكات الاتصال العالمية، ولن تكون الجريمة مقصورة على دولة بحد ذاتها، وإنما سيكون العالم كله مسرحاً لها (البداينه، 2002).

لذا فقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة العوامل المؤدية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي من منطلق النظرية الاجتماعية، وقد حاولت تفسير السلوك الإجرامي، حيث ذهب بعض العلماء إلى التركيز على النواحي البيولوجية، وبعضهم الآخر إلى التركيز على الظروف الاجتماعية والعوامل البيئية والاقتصادية والوراثية (الشاذلي، 2006).

ويرى العالم ميلز (Mills, 1959) أن البناء الاجتماعي يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في الجريمة من خلال

* جامعة الحسين بن طلال.

تاريخ استلام البحث 2012/8/26 وتاريخ قبوله 2013/6/26.

© 2014 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

البطالة، والفقر، وانخفاض المستوى التعليمي، أما مايكلوفسكي وبولاندر (Michalowski and Bolaner, 1976) يرون أن سبب الجريمة هو قيام الفقراء بتنازلات ليست من مصلحتهم، ولا تخدم منافعهم، وأن القوانين والتعريفات القانونية للجريمة والانحراف هي ملكية خاصة للطبقة الحاكمة، بينما يرى كوهين (Cohen,1955) أن الإحباط في المكانة الاجتماعية لأبناء الطبقات الفقيرة من أهم العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة، ويرى أن سبب الجريمة يحدث عندما يقابل أبناء الطبقات الفقيرة بالرفض، وعدم القبول، وعدم المعاملة الجيدة، ويرجع سبب السلوك الجرمي إلى نقص في البناء الاجتماعي كالفقر والبطالة.

وتشير دراسة ميلر (Miller, 1958) للأحياء الفقيرة في مدينة بوسطن إلى أن اهتمامات أبناء الطبقات الفقيرة تقود إلى السلوك الجرمي، وذلك من خلال معايير الطبقة الوسطى، وأن معظم أبناء الطبقات الفقيرة نشأوا في بيوت تفتقر إلى وجود الرجل، وكذلك يرى ريكلس (Reckles) أن الضغوط الداخلية مثل التوتر، والثورة، والصراع، والضغوط الخارجية تشمل الشروط الحياتية الصعبة كالفقر والبطالة والحرمان والفرص المحدودة، تسبب ارتكاب الجريمة (الوريكات، 2004).

ويشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام (2008) إلى تزايدا في معدلات الجريمة في معظم دول العالم، وقد تضمن فقرات توضح نسبة الجريمة إلى السكان في (177) دولة شملها التقرير ونسبة النزلاء إلى السكان، ونسبة جرائم المخدرات، والاغتصاب، مما يعزز القول إن المتغيرات الاقتصادية في الدول الخاضعة لها قد أحدثت تناقضات بنائية انعكست على معدلات الجريمة (الأمم المتحدة، 2007).

شهد المجتمع الأردني تغيراً جذرياً في النظام الاقتصادي من حيث الأوضاع المعيشية الصعبة وتدني مستوى دخل الفرد، وتدني مستوى الأجور، وانتشار الفقر والبطالة في المجتمع الأردني له آثار سلبية على المستوى المعيشي، وقد تكون دافعاً لارتكاب السلوك الجرمي.

وتشير البيانات من إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية إلى أن حجم الجريمة عام (1998) يشكل حوالي ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام (1990) وبمعدل زيادة سنوية مقدارها (11.59%) (سيناريوهات الأردن، (2000،2001).

وكذلك تشير البيانات من إدارة المعلومات الجنائية أن معدل الجريمة لكل (10) الاف نسمة من السكان خلال العام (2010) بلغ (87) جريمة، بينما في عام (2009) بلغ (82) جريمة، وخلال العام (2010) سجلت (53362) جريمة بزيادة مقدارها (4554)، بنسبة زيادة (9.33%) عن العام (2009) الذي سجلت خلاله (48808) جريمة، وبلغت نسبة الجنايات المسجلة خلال العام (2010) (17.93%)، والجنح (82.07%) إلى مجمل الجرائم المسجلة خلال هذا العام، وكذلك تبين أن عدد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في المملكة عام (2009) بلغ (957) جريمة، بينما في عام (2010) بلغ عدد الجرائم الجنائية (987) جريمة، أما الجرائم الجنحوية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل لعام (2009) بلغ (4266) جريمة، بينما في عام (2010) بلغ عدد الجرائم الجنحوية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل (4391) (التقرير الإحصائي الجنائي،2010).

ومن الملاحظ أن هذه الزيادة في معدلات الجريمة تدل على وجود عوامل أخرى غير النمو السكاني الطبيعي تتحكم في معدل الجريمة، كالفقر والبطالة والهجرة والاكتظاظ السكاني، وتتفاوت معدلات الجريمة في المجتمع الأردني من منطقه لأخرى من حيث حجم الجريمة ونمط ارتكابها، وقد يعود ذلك إلى تفاوت التنمية البشرية (التقرير الأخصائي الجنائي، 2010).

مشكلة الدراسة:

في نهاية الثمانينات ونتيجة الظروف الاقتصادية التي مر بها الأردن وانخفاض قيمة الدينار الأردني، ظهرت مشكلة الفقر والبطالة كأحدى المشكلات التي تواجه المجتمع الأردني، فانتشرت مظاهر الفقر والبطالة، وتدني المستوى المعيشي والتعليمي والصحي ولخدماتي والإسكاني وغيره حيث أصبحت تهدد أمن المجتمع واستقراره، وتسببت في زيادة معدلات الجريمة في المجتمع الأردني، ومالها من آثار سلبية خطيرة على برامج التنمية البشرية.

وتتحدد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف إلى أثر الفقر والبطالة على ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني،

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، وتهدف إلى التالي:

1. معرفة أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.
2. توفير قاعدة من البيانات والمعلومات عن الفقر والبطالة من أجل التخفيف من تزايد معدلات الجريمة في المجتمع الأردني.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، وتستمد الدراسة أهميتها من خلال الآتي:

1. التعرف على أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.
2. تخدم هذه الدراسة صانعي القرار بما تقدمه من معلومات عن أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، لوضع السياسات والاستراتجيات لمواجهة السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.
3. تقدم هذه الدراسة إسهاما علمياً يثري البحث العلمي بإحدى القضايا المهمة التي يعاني في المجتمع الأردني.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

هنالك العديد من النظريات المفسرة للسلوك الجرمي، والدراسات الأردنية والعربية والأجنبية التي تناولت علاقة الجريمة بكل من الفقر والبطالة.

الجريمـة:

يعرف بونجر (W. Bonger) الجريمة بأنها "فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية تضر بمصلحة الجميع أو بمصلحة الفئة الحاكمة، ويعاقب عليه من قبل هذه الجماعة بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها الأخلاقي" (Bonger, 1963).

ويرى كلينارد (Clinard) "بأنها سلوك مؤذ وضار اجتماعياً ويتعرض صاحبه للعقاب من السلطة أو الدولة" (Clinard, 1968).

ويرى بيبنسكي (Pepinskey) بأنها "فعل آثم يرتكب بقصد جرم وإرادة مذنبة ويقرر له القانون عقوبة لكونه فعلاً قد يتعارض والمصلحة الاجتماعية" (Pepinskey, 1980).

كما يعرف دوركايم (Emile Durkheim) الجريمة "بأنها جزء متكامل من كل المجتمعات بمعنى أنها لابد أن توجد في جميع المجتمعات، وهي فعل يعاقب عليه صاحبه، وأن تخلص أو خلو المجتمع من الجريمة هو أمر مستحيل، ويتغير شكل الجريمة لأن الأفعال التي تحدد أنها جريمة ليس كذلك في كل مكان" (العيسوي، 2005).

وتعرف الجريمة من الناحية السوسيولوجية بأنها كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون، والجريمة ظاهرة اجتماعية تنشأ عن اتجاهات وميول وعقد نفسية وعن التأثير بالبيئة الفاسدة، كما تنشأ عن نقص جسمي، أو ضعف عقلي، واضطراب انفعالي، وتختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع لأخر (العيسوي، 2005).

أما من الناحية القانونية فتعرف الجريمة "بأنها السلوك المخالف لأوامر ونواهي العقوبات شريطة أن ينص صراحة على تجريم السلوك" (العيسوي،2005).

وكذلك تابان (Tappan) فالجريمة "هي الفعل الذي يرتكب بدون عذر ويحدد الجاني العقابي فيه عن طريق الدولة ويتم تقسيم الأفعال الجرمية إلى جنح (Misdemeanors) وجنايات (Felonies)" (الصالح، 2002).

وقد صنف تقرير الإحصاءات الجنائية الأردني الجريمة إلى نمطين: الجنايات، والجنح، وتم استثناء مخالفات السير، واعتمد هذا التصنيف على مدى الخطورة ومدى الأذى الذي تلحقه بالمجتمع ونظرة المشرع، كما قسمت جرائم الجنايات

الى ثلاثة عشر جناية، والجنح إلى ست وأربعين جنحة (مديرية الأمن العام، 1986).

وقد استند هذا التصنيف إلى قانون العقوبات الأردني عام (1960) الذي قسمها إلى ثلاثة أقسام طبقاً للوصف القانوني لها (مادة 57) وهي: إما جناية أو جنحة أو مخالفة حسبما يعاقب عليها القانون بعقوبة (الفكهاني، 1979).

ويعرف القانون الجنائي الأردني الجريمة حسب المادة (3) من قانون العقوبات الأردني عام (1960) "لا جريمة إلا بنص ولا يقضى بأي عقوبة أو تدبير لم ينص القانون عليهما حين اقتراف الجريمة، وتعتبر الجريمة تامة اذا تمت أفعال تنفيذها دون النظر الى وقت حصول النتيجة" (الجريدة الرسمية، 1960).

الفقـــر:

بدأ الاهتمام بمشكلة الفقر منذ عام (1980)، من خلال تأسيس صندوق المعونة الوطنية، وصندوق التنمية والتشغيل، وصندوق الزكاة، حيث بدأ الاهتمام يزداد في المؤسسات الرسمية والأهلية للحد من ظاهرة البطالة، باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية تواجه مجتمعنا الأردني وذلك لإيجاد الحلول للحد منها. (الصقور، 1998).

إن الانخفاض في عدد الفقراء بين عامي (1980-1987) يعود للنمو الاقتصادي الذي شهده الأردن، فمن خلال دراسة (شبعان،1987) والتي اعتمد فيها على نتائج دراسة نفقات الأسرة عام (1987)، والتي قامت بها دائرة الإحصاءات العامة فإن خط الفقر المطلق تم حسابه حيث قدر بإنفاق (88) دينار للفرد سنوياً، وبلغت نسبة الفقر المطلق من الأسر المعيشية الأردنية (18.7%)، (الصقور، 1998).

وفي العام (1988) أثر انخفاض القوة الشرائية للدينار الأردني، وارتفاع الأسعار، والارتفاع الشديد في معدلات البطالة، وانخفاض المساعدات العربية، وتفاقم مشكلة المديونية، وانخفاض حجم الطلب على القوى العاملة الأردنية في الخارج، تفاقمت مشكلة الفقر في الأردن، وارتفعت إلى ما نسبته (21%)، عام (1990) بقي ما يزيد عن خمس الأسر الأردنية (21.3%) يعانون من الفقر المطلق، (الصقور، 1998).

وفي العام (1996) قدرة نسبة الفقر المطلق (21%)، وفي العام (1997) بلغت نسبة الفقر المطلق (20%)، ويرجع تفاوت النسب في خطوط الفقر إلى اختلاف المنهجيات العلمية التي تتبعها الدراسات في قياس الفقر في الأردن.

وفي تقرير (البنك الدولي، 1992) عن الفقر في الأردن قدر بحوالي (15%-23%) في عام (1992)، لذا فهي تشكل قضية ذات أولوية نظراً لأبعادها الإنسانية وتستلزم ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة ومدروسة وسريعة للسيطرة علبيه والحد منها (وزارة التمنية الاجتماعية، 1992).

وفي تقرير (البنك الدولي، 1994) عن تقييم الفقر في الأردن، توصل إلى وجود علاقة قوية بين الفقر وتدني مستوى الأجور، حيث أن (62.2) من دخل الفقراء يأتي عن طريق الأجور، وتوصل إلى أن عدد الفقراء الذين لا يعملون (21%)، وتوصل إلى مستوى الفقر لدى العاملين في القطاع الخاص أكبر منه في القطاع العام حيث أن (23.9%) من الفقراء يعملون في القطاع الخاص مقابل (10.8%) يعملون في القطاع العام.

يشير تقرير (الإحصاءات، 2002) أن (7.4%) من سكان الأردن يعانون من الفقر البشري، ويعود سبب انخفاض نسبة الفقر البشري في الأردن إلى الانجازات التنموية التي تم تحقيقها في المجالات التعليمية والصحية، ويشير إلى أن نفقات دخل الأسرة لعام (2003/2002)، (14%) من السكان، وفي العام (2004) قدرت نسبة الأسر المعرضين للوقوع في ضائقة الفقر بحوالي (1.8%)، ويشكل الفقراء الذين يرزحون تحت نير الفقر المزمن (4%) من السكان، وتشير دراسات الفقر والبطالة إلى وجود ارتباط واضح بين المستوى التعليمي لرب الأسرة والفقر، حيث تنخفض المستويات التعليمية لأرباب الأسر الذين يقع إنفاقها ودخلها تحت خط الفقر، كما أن نسبة الأمية بينهم أعلى بكثير مما بين غير الفقراء إلى مجموعة السكان، كما أن الفقر يضعف نمو مئات الآلاف من الأطفال الأردنيين كأفراد ومشاركين في المجتمع، حيث يفوق عدد نسبة وحدوث الفقر قدرات المؤسسات الاجتماعية في الأردن، كما يعمل على خلق تحديات كبيرة أمام المجتمع الأردني المستقبلي (وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التخطيط، دراسة الفقر في الأردن (2002-2003).

وأظهر تقرير (الإحصاءات العامة، 2008) أن خط الفقر ارتفع من (556) دينار للفرد سنوياً عام (2006)، إلى (680) دينار سنوياً للفرد، وبحسب التقرير فإن عدد الفقراء في الأردن (781403)، فيما بلغت نسبة الفقر(13%)، وبحسب التوزيع الجغرافي لمعدل الفقر المطلق على محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، فقد بلغ خط الفقر في العاصمة عمان (703) دينار للفرد سنوياً، ومأدبا وعجلون (677) دينار، ومعان(674) ثم البلقاء (672) دينار فالكرك (669) دينار سنويا للفرد، وفي اربد والعقبة (668) دينار، والزرقاء(662) دينار، والمفرق وجرش (656) دينار للفرد سنوياً.

وتصدرت محافظة المفرق أعلى نسبة من حيث عدد السكان الفقراء من حيث عدد السكان الذين ينفقون اقل من مستوى خط الفقر عام في المملكة البالغ (13.3%)، حيث بلغت نسبتها في المفرق (31.9%)، ومحافظة معان (24.2%)، ثم محافظة الطفيلة (21.1%)، ثم محافظة جرش(20.3%) ومحافظة البلقاء (19.7%)، وفي محافظة الكرك(17.1%)، ومحافظ مأدبا (14.9%)، ومحافظة اربد (14.7%)، ومحافظة عجلون (13.3%)، وفي محافظة العقبة (11.8%) ثم محافظة الزرقاء (11.2%) وأخيرا العاصمة عمان (8.3%).

ويمكن القول إن الفقر هو البيئة الخصبة التي تتهيأ فيها الفرص لارتكاب الجريمة، ومن أخطر المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمعات البشرية (السراج، 1998). وإن الفقر هو الأساس الأول إلى الجريمة دون تحديد طبيعة المجتمع إن كان مجتمعاً متقدماً أو متخلفا، فكلا المجتمعين يعيشان في مستنقع الجريمة الذي أصبح سمة العصر الحديث الذي تعقدت فيه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فتعقدت معه الجريمة وذلك بتعدد طرقها والتفنن في أساليبها، وهذا لا ينفي أن هناك أسبابا أخرى تعتبر على درجة من الأهمية تؤدي إلى الجريمة نذكر منها: التفكك الأسري والأصدقاء وتقليد الآخرين والشعور بالظلم والانتقام.

البطـالة:

تشير الدراسات المسحية في الأردن بالنسبة لواقع معدلات البطالة إلى أن الاقتصاد الأردني يتصف بمعدلات متفاوتة من البطالة نظراً لاختلاف الظروف والتطورات لاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد تراوحت معدلات البطالة في السوق الأردني بين (1.6%) و(16.8%) خلال الفترة بين عام (1968) حتى عام (1999)، وبلغ معدل البطالة عام (1982) حوالي (1.6%)، ثم إلى (8%) في عام (1986)، و في عام (1989) بلغ حوالي (10%)، ثم وصل عام (1999) إلى (16.8%)، أما بعد أزمة الخليج فقد ارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي (22%) عام (1993)، ثم انخفضت هذه النسبة عام (1998) إلى حوالي (15%).

يشير تقرير دائرة (الإحصاءات العامة، 2003) إلى أن معدل البطالة في الأردن قد بلغ (14%)، وفي عام (2004) بلغ معدل البطالة (14.5%).

وانخفض نقطة واحدة عام (2007) مقارنه بعام (2006) ليبلغ نحو (14.3%)، وأن معدلها ارتفع عند الإناث ليصل إلى (30.9%)، في حين بلغ معدلها عند الذكور (10.2%)، (دائرة الإحصاءات العامة، 2007).

ويشير تقرير (الإحصاءات العامة، 2008) أن نسبة (77%) من العاطلين عن العمل تتركز أعمارهم في الفئة العمرية (15-29) سنة، هذه هي إحدى أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الأردني وكذا بقية الدول العربية والدول النامية وبنسب كبيرة، إنّ هذه الفئة العمرية هي مرحلة الشباب والعطاء والإنتاج، والتي من المفترض أن يتم فيها استثمار هذه الطاقات الفتية لتنمية عجلة الإنتاج والبناء والأعمار.

ويشير تقرير (دائرة الإحصاءات العامة، 2010) الى انه في الأردن في الربع الثالث من عام (2010)، بلغ معدل البطالة (13.5%)، بانخفاض مقداره نصف نقطة مئوية عن الربع الثالث من عام، (2009) وبزيادة مقدارها (1.3%) نقطة مئوية عن الربع الذي سبقه هو أمر ليس بغريب، وخصوصا أننا نعرف أن هذا الفصل يشهد عودة للعمالة الأردنية من الخليج ووجود خريجين جدد من المدارس والجامعات.

من المفارقات التي أرغب بالحديث عنه هي ظاهرة ارتفاع نسبة البطالة لدى الإناث (26%) رغم ارتفاع نسبة التعليم لدى الإناث في الأردن، أن نسبة المتعطلات من حملة الشهادات الجامعية في الأردن تصل إلى (66%)، و تشير نتائج المسح أن معدل البطالة كان مرتفعاً بين حملة الشهادات الجامعية حيث بلغ (19%) مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى، وأن

معدل البطالة للفئة العمرية من (15-19) سنة تصل إلى (38%).

وتشير دراسة بوجنر (Bogner) في النظام الرأسمالي إلى وجود علاقة واضحة مابين متغير البطالة والجريمة، إذ إن بنية الإنتاج الرأسمالي تقوم على أساس المنافسة وهذه الأخيرة تدفع إلى ارتكاب أفعال إجرامية ولتحقيق حاجات الفرد كالاحتيال والغش وترويج البضائع الفاسدة والاعتداء (عجوه، 2001).

وقد أكدت الدراسات التطبيقية على احتواء البطالة لبذور الجريمة لأنها تنطوي على المظاهر الأنحرافية التالية (البكر، 2002):

1. عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وتقبلها زمانيا ومكانياً.
2. تحلل أساليب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية داخل العاطل عن العمل.
3. تركز عوامل الضياع وعدم التأكد وعدم الاستقرار، ومن ثم طغيان شعور خيبة الأمل والإحباط بالنسبة للعاطل.
4. ابتعاد العاطل عن العمل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ.

ويرى كل من كوك وزاركين (Cook and Zarkin, 1985) والمشار لهما في دراسة البكر (2002)، حيث أشارا إلى إمكانية وجود ترابط فعلي وقوي بين دورة العمل (الفترة التي يقضيها الفرد للحصول على عمل من عدمه) والجريمة من خلال أربعة عوامل هي:

1. مدى توافر فرص عمل دائمة ومستقرة.
2. مدى التهيؤ للجريمة، من خلال وجود فرص لاحتمال وقوعها وارتكابها.
3. استخدام أو تعاطي المواد والسوائل المساعدة على اقتراف الجريمة(مثل الكحول، المخدرات، الأسلحة).
4. مدى قدرة الأجهزة التشريعية والأمنية للاستجابة والتعامل مع الجريمة (البكر، 2002).

إن معظم المشكلات الاجتماعية والنفسية والأخلاقية التي انتشرت في بعض الدول العربية والإسلامية التي تعاني من مشكلة البطالة واستفحال خطرها، فبجانب الجرائم والانحرافات والمشكلات الأمنية أدت مشكلة البطالة إلى الأمراض النفسية والعصبية وانتشار الوساطة والمحسوبية والرياء الاجتماعي، بسبب تضاؤل فرص العمل، فقد أثرت مشكلة البطالة في كيان الأسرة، وتأخير سن الزواج، وما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية خطيرة (كالعنوسة والانحرافات الجنسية وجرائم الاختطاف والاغتصاب وغير ذلك)، وبالإضافة إلى ذلك فإن البطالة تؤدي إلى وجود الصراع الاجتماعي سواء كان بين الأفراد بعضهم البعض أو بين فئات وأخرى، كما تؤدي إلى توسيع الهوة بين الفئات الاجتماعية، وتزيد من المسافة الاجتماعية بينهم، وهنا تكون التربية الاجتماعية صالحة لترعرع الحقد الاجتماعي الذي يهدد الوحدة الاجتماعية ذاتها. فإذا ما أخذنا تلك العموميات في اعتبارنا، واتجهنا إلى بيان الآثار المحددة التي تنجم عن البطالة، فسنجد أنه رغم كثرتها إلا أن الغالبية العظمى من المهتمين بهذا المجال قد أجمعت على آثار بعينها: اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية (حويتي، 1998).

حيث يجد العاطل عن العمل نفسه في عزلة اجتماعية شديدة، وعدم القدرة على التجاوب مع أنماط السلوك المتوقعة منه من طرف المجتمع، وتزداد العزلة الاجتماعية تعقيداً مع وقوع العاطل عن العمل ضحية الأنومي، وسيطر للبحث عن بدائل جديدة لانتمائه الاجتماعي وغالباً ما يصادف أقران منحرفين يشكلون بالنسبة له مجتمع بديلاً، وأن التصدي للسلوك الجرمي يتطلب معالجه تلك الأسباب التي تتمثل في انتشار الفقر والبطالة بين أفراد المجتمع الأردني، وتحسين أوضاعهم المعيشية والسكنية والاجتماعية.

الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة

هناك العديد من النظريات التي تناولت السلوك الإجرامي من جوانب عدة، مما أدى إلى تعدد الآراء والأطروحات النظرية التي تهدف إلى الوصول لتفسير واقعي للسلوك الإجرامي، ويمكن تناول النظريات الاجتماعية التي يمكن على ضوئها تفسير أثر الفقر والبطالة على السلوك الإجرامي.

ويرى عالم الاجتماع إيميل دوركايم (Emile DurKheim, 1963) أن البطالة تؤدي إلى العزلة الاجتماعية، فإن العاطلين عن العمل عادة ما يواجهون إمكانية السقوط في الأنومي، إذ إن حالة العاطل عن العمل تؤدي إلى تراجعات خطيرة في

تصدير الذات الفردية، ومن ثم في حجم ضرورتها للكتلة الاجتماعية القائمة على قيم وسلوكات محدده ومتوقعة، ولافتكاك حالة العزلة التي يعانيها العاطل عن العمل فإنه وبصفة تلقائية يعمد إلى خلق نسقه والقيم الاجتماعية سواء بصفه فردية، أو من خلال التشارك مع مجموعة من العاطلين عن العمل في اتجاه جماعات منحرفة وفقا للمعايير القانونية والاجتماعية السائدة، مما يؤهله إلى الإقبال على المخدرات والكحول، أو الاتجاه الآخر من خلال سلوكات إجرامية قد تكون تحت ضغوط نفسية قاهرة أو تحت تأثير التخدير، كما أن حالة الأنومية يمكن أن تتخذ صورا متعددة منها ما يتخذ أبعادا فكرية وأيدلوجية ودينية، ولعل ظاهرة الأصولية والتشدد الديني من أبرز مظاهر الحالة، إن هذه التحديات الاجتماعية تفرز بصورة مباشرة تحديات أمنية، وكلما زادت البطالة كلما تعمق الإحساس بالدونية والظلم الاجتماعي وامتهان الكرامة والرغبة في الانتقام من وضع غير منصف (الوريكات، 2004).

ويرى العالم روبرت ميرتون (Merton, 1938) من خلال نظرية اللامعيارية (Anomie Theory) بأن الضغوط التي يسببها البناء الاجتماعي (Social Structure) خاصة عند الفقراء قد تدفع إلى ارتكاب سلوكيات غير اجتماعية (الوريكات، 2004).

وكذلك نظرية ترابط الاختلاف (Differential Association) ويرى العالم سذرلاند (Sutherland and cressy, 1976) أن أبناء الفقراء الأكثر ارتكاباً للسلوك المنحرف بحكم العلاقات وشدتها وأولويتها لديهم، وكذلك في نظرية التفكك الاجتماعي (Social Disoganization) للعالمين شومكاي (Shaw & Makay, 1942) والتي رأت أن الأحياء الفقيرة المفككة تعرض أبناءها للانحراف.

أما النظريات الصراعية (Conflict-Theories) وبالذات النظرية الماركسية (Marxist Theory) التي رأت أن كل التنظيمات الاجتماعية تعتمد بشكل مباشر على مكانة الشخص في البناء الاجتماعي، فالمكانة الاجتماعية المتدنية والتي تتضمن أبناء الطبقات الفقيرة وبسبب الضغوط الاجتماعية المختلفة تدفع بهم إلى تكوين ما يسمى (الوعي الطبقي)، ومن هذا تبدأ عملية الصراع من يملك وسائل الانتاج أبناء الطبقات العليا والذين يحصنون أنفسهم بالقوانين لحماية مصالحهم، فيلجأون إلى تجريم كافة أنماط السلوك التي تتعارض مع مصالحهم، وبالتالي نجد الفقراء هم الأكثر تمثيلاً في السجون.

النظرية الصراعية:

ويرى العالم (ماركس) أن النظرية الصراعية حاولت أن تفسر التغير الاجتماعي بناء على العوامل المادية والاقتصادية، حيث يرى (ماركس) أن السلوك الاجتماعي والأفعال الأنسانية لا يمكن تفسيرها بعيداً عن هذا المعنى، وبما أن المجتمع الأردني يمر بتحولات من المجتمع الريفي المتجانس نحو التصنيع والتحضر، فلا شك أن للعامل الاقتصادي دورا كبيرا في تباين الأنماط السلوكية بين الناس (الوريكات، 2004).

ويرى ماركس أن المجتمع يتكون من طبقتين متصارعتين من وجهة نظر ماركس فإن إحدى الطبقتين في المجتمع الراسمالي هي الطبقة البرجوازية التي تمتلك رأس المال ووسائل الإنتاج، ثم الطبقة العاملة (البروليتاريا) التي لا تملك سوى مجهودها في العمل، وبالتالي فإن الطبقة التي تملك رأس المال أو وسائل الانتاج هي الطبقة الأقوى والأكثر سيطرة، ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، وإنما على المستوى الاجتماعي، وهذه تمتلك حتى وسائل الضبط الاجتماعي وتسخرها لمصلحتها.

لذلك فإن فكرة التغير عند ماركس تخضع لفكرة التناقض الديالكتيكي القائم في عالم الأشياء في طبيعة الحياة في المجتمع، فالتغير في المجتمع يأتي من طبقتين إحداهما تعرف طريقها في ضوء المنافسة وحق الملكية الخاصة إلى امتلاك وسائل الانتاج وهي أقل عدداً وأكثر ثراءً وقوة، والثانية هي الأكثر عدداً واضطهاداً، ويزداد هذا التناقض حتى يتحقق ما يطلق عليه بالوعي الطبقي عند الطبقة العاملة (البروليتاريا)، ثم تهب هذه الطبقة فتلغي الطبقة في المجتمع موثق في (الخمايسه، 2004).

أما وليام بونجر (William Bonger) أكد وجود علاقات قوية بين الظروف الاقتصادية والسلوك الجرمي، وأن التطور الاقتصادي يلازمه تطور في مجال الجريمة، وقد هاجم بونجر

النظام الرأسمالي وقال إن المجتمع الرأسمالي يستغل الطبقية والإنسان واستخدام الأطفال الصغار وتشغيل النساء، وكل هذه العوامل تترك آثارا سلبية على المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع، ويرى بونجر أن كثافة السكان والعيش في ظروف صحية سيئة وانخفاض مستوى الدخل وفقدان العناية بالأطفال ونقصان التعليم وعدم تكافؤ الفرص يؤدي إلى التفكك الأسري والاجتماعي، وبالتالي يؤدي إلى ارتكاب السلوك الجرمي، وأن النظام الرأسمالي يدفع الفقراء إلى ارتكاب السلوك الجرمي (Bonger, 1963).

النظرية الاقتصادية

أسس كل من ماركس وأنجلز في سنة (1850) المدرسة الاشتراكية في علم الإجرام، وقد أكدت هذه المدرسة الرابط بين ظاهرة الجريمة والوضع الاقتصادي السائد، وتعتمد هذه المدرسة على الوسط المادي، فظاهرة الجريمة بمقتضى ذلك هي نتاج الظروف الاقتصادية، فانعدام المساواة الاقتصادية أو بتمييز أكثر دقة تركيب النظام الرأسمالي هو الذي ينتج الجريمة، وكانت الجريمة بحد ذاتها لهذا النظام الرأسمالي هي بمثابة رد فعل ضد العدالة الاجتماعية السائدة فيه.

ويعتبر بونجيه من أكثر العلماء الذين هاجموا الرأسمالي، وله مثالب عديدة متجسدة في الاستغلال والطبقية، فهناك استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ماثل في استخدام الأطفال الصغار وتشغيل النساء والبطالة، كل هذه العوامل الاقتصادية الرئيسية تترك آثارها على مختلف المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع، أهمها البيت والمدرسة، لذلك يرى بونجيه أن كثافة السكان والعيش في ظروف صحية منحطة وانخفاض مستوى الدخل، وفقدان العناية بالأطفال، ونقص التعليم، وانعدام تكافؤ الفرص، وغير هذا وذاك من الظروف والأزمات الاجتماعية إلى الأسرة، وهذا بدوره يؤدي إلى الانحلال الأخلاقي الذي يقود إلى الانحراف والجريمة.

كما أكد بونجيه وجود علاقات واسعة من الظروف الاقتصادية وظاهرة الجريمة، فقال إن التطور من الاقتصادي الزراعي على الاقتصاد الصناعي ملحوظ في ظاهرة الجريمة، فبعدما كان طابع الجريمة العنف أصبح طابعها الجديد الخبث والدهاء، وأن النظام الاشتراكي هو البديل الذي يكفل القضاء على جميع التشكيلات الاجتماعية بوجه عام، وعلى الجريمة بوجه خاص (السعد، 1991).

كما أكد بعض العلماء أن الفقر من أهم العوامل التي تدفع إلى الجريمة، فهناك ظواهر عدة ترتبط بالفقر مثل المرض والبطالة والتشرد وغير ذلك من أوجه عدم التكيف الاجتماعي، وهذا ما أكدته الدراسات في كل من انجلترا وأمريكا لإثبات أثر الفقر على الجريمة، ومن هذه النتائج التي أسفرت عنها تلك الدراسات ارتفاع نسبة الجريمة في أوقات يسود فيها العسر، كما أن الفقر والبطالة هما العاملان الأساسيان في إحداث السلوك الإجرامي، وهذا ما أكدته دراسة (Booths) (علي وآخرون، 1999).

كما يرتبط بظاهرة الجريمة من الناحية الاقتصادية مفهوم البطالة وهي التوقف عن العمل عن غير رغبة الفرد، وهي من أكثر المشاكل الاجتماعية تأثيراً في ظاهرة الجريمة، والواقع أن البطالة خاصة التي تدوم لفترة طويلة من الوقت يكون لها نتائج سلبية جسيمة إذا كان الفرد عائلاً لأسرة، ومنها الآثار النفسية والاجتماعية، فكثيراً ما تؤدي البطالة إلى الطلاق والتصدع الأسري.

وفي جانب آخر للعالم (Sutherland) فحص نتائج الدراسات المختلفة التي تناولت موضوع الجريمة بين الأفراد، ورأى أن غالبية الدراسات تشير عموماً إلى زيادة معدلات الانحراف والجريمة بين الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اقتصادية فقيرة، وهذا يشير بوجه خاص إلى حالة المجرمين الذين تناولتهم الدراسات أي الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة، ووصلوا إلى المؤسسات الإصلاحية والعقابية المختلفة، كما لاحظ أن هذه الدراسات تشير بوجه خاص أيضاً إلى بطالة المنحرفين قبل ارتكاب الانحراف،أو عدم كفاية الدخل لهم ولأسرهم (الوريكات، 2004).

ونخلص إلى أن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن الجريمة مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية، لأنها تعتبر الجريمة رد فعل للفرد، خصوصاً عندما يشعر بانعدام المساواة الاقتصادية الناتجة عن الفقر الذي يعد أهم العوامل التي تدفع للجريمة، والذي ترتبط به ظواهر عدة مثل المرض، والبطالة، والتشرد، وغير ذلك من أوجه التكيف الاجتماعي، وكل ذلك يؤدي إلى مشاكل اجتماعية وشخصية كثيرة منها الجريمة.

الدراسات السابقة:

هنالك مجموعة من الدراسات الأردنية والعربية والأجنبية التي تناولت موضوع هذه الدراسة ومن الدراسات الاردنية دراسة (الزواهرة، 2009، العبد الرزاق، والوريكات، 2008، الخوالده، 2005) والعربية (المالكي،2003، النجداوي،2003، السويدي، 2001، العيطان، 2000)، والأجنبية (دراسة بابس وونكلمان (Papps and Winkelmann, 2007)، ميكيل (Mikeal, 2007)، شوللر (Schuller, 2006)، دونيس (Donis, 2006)، ألن (Allen, 2005)، لودفينج وآخرون (Ludwing, et al, 2000).

الدراسات العربية:

في دراسة (الزواهرة، 2009) بعنوان أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، تبين وجود أثر للبطالة في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني حيث بلغ المتوسط لهذا الاتجاه (3.61) بانحراف معياري (0.823)، وكذلك للفقر أثر في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه (3.62) بانحراف معياري (0.823).

أجرى كل من (العبد الرزاق، والوريكات، 2008) دراسة بعنوان أثر المتغيرات الاقتصادية على الجريمة في الأردن: منهج تحليل التكامل المشترك" حيث هدفت إلى بيان أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجريمة في الأردن خلال الفترة (1973-2006)، ويتركز محور هذه الدراسة على دور البطالة ومستوى الدخل القومي الحقيقي في الجريمة باستخدام منهج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وتم الحصول على البيانات اللازمة من مديرية الأمن العام ودائرة الإحصاءات العامة ونشرات البنك المركزي، وقد استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة التكامل للمتغيرات، وطريقة جوهانسن يوليوس للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية بين المتغيرات، وأظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، ودلت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، وبذلك فإن هناك علاقات سببية بين المتغيرات، إلا أن الاتجاه محدد، وتشير نتائج نموذج التصحيح متجه الخطأ ودالة الاستجابة الفورية وتحليل التباين إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة، وأن اتجاه السببية من البطالة إلى الجريمة، وكذلك هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة، وأن الاتجاه من الدخل إلى الجريمة.

وأجرى (الخوالده، 2005) دراسة بعنوان التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المسببة للجريمة وما ينجم عنها من آثار وتحليل العلاقة بين الجريمة والعوامل المؤثرة فيها في الأردن في محافظة البلقاء، حيث قام الباحث بجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالجريمة على مستوى الأردن وعلى مستوى منطقة الدراسة، وقام الباحث باستخدام استبانة كأداة لدراسته، حيث استخدم أساليب التحليل الوصفي والكمي والكارتوجرافي، وتوصلت دراسته إلى أن الجريمة مازالت خارج نطاق الظاهرة الاجتماعية، وذلك من خلال انخفاض معدل الجرائم السنوي، مما يشير إلى أن هناك تحسن في مكافحة الجريمة، وأن هنالك علاقة قوية بين ارتكاب الجرائم وزيادة عدد السكان في المدن والبطالة والعمالة والكثافة السكانية والفقر.

ويشير (المالكي، 2003) في دراسته: البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية على مرتكبي الجرائم من العاطلين عن العمل السعوديين المحكوم عليهم بإصلاحية الحائر بالرياض وعددهم (489)، واتضح أن (72.8%) من غالبية مجتمع الدراسة تعاني أسرهم من مستوى ضعيف من الناحية الاقتصادية، وأن (70%) من مجتمع الدراسة ليس لهم دخل مادي يعيشون منه.

وأجرى (النجداوي، 2003) دراسة بعنوان: الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن، حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود ارتباط بين الجريمة والسلوك الجرمي والوضع الاقتصادي المتدني كوجود البطالة، وأن هنالك ارتباطا بين الجريمة والمشكلات الأسرية ذات الوضع المادي المتدني ونوعية المسكن. وأجرى (البكر، 2002) دراسة بعنوان: العلاقة بين معدلات البطالة وبين معدلات الجريمة في المملكة العربية السعودية، باستخدام بيانات التعداد السكاني لعام (1992)، وتم استخدام منهجية طريقة المربعات الصغرى في تقدير العلاقة بين المتغيرين، وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين معدلات

الفقر وبين كل من المستوى التعليمي والجريمة.

وأجرى (السويدي، 2001) دراسة بعنوان: العوامل الاقتصادية وأثرها في الإجرام في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث هدفت إلى البحث عن العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة في الإمارات العربية المتحدة، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك عوامل عديدة كالفقر والبطالة والتحولات الاقتصادية تعمل على دفع الأفراد في المجتمع إلى السلوك الجرمي، وأن هناك صلة بين العوامل الاقتصادية والسلوك الإجرامي، وأن هذه العوامل لا تقف عند إحداث جرائم معينة، وإنما يمتد نطاق تلك العوامل إلى جرائم الأشخاص والجرائم الوظيفية وجرائم الأمن الداخلي، وأن هناك أثرا للتحولات الاقتصادية على السلوك الجرمي للمجتمع، أي عند انتقال المجتمع من نمط اقتصادي إلى آخر، أي من الزراعة إلى الصناعة، فإن حياة أفراد المجتمع تتأثر بهذا التحول، فقد تختفي أنماط معينة من الجرائم وتظهر أنماط أخرى، مثل جرائم القتل والسطو المسلح والسرقة، وتظهر الجرائم الجنسية مثل هتك العرض والاغتصاب.

ويذكر (العيطان، 2000) في دراسته على سيكولوجية البطالة لتوضيح وتحليل ظاهرة البطالة والأبعاد النفسية لدراسة العلاقة بين معدلات البطالة والسلوك الإجرامي لدى الشباب السعودي، وقد اتبع منهجية التحليل الوصفي النظري الاستنتاجي في العلاقة بين البطالة والسلوك الإجرامي عند مجتمع الشباب السعودي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية والسلوك الإجرامي عند الشباب.

الدراسات الأجنبية:

استهدفت دراسة بابس وونكلمان (Papps and Winkelmann, 2007) اختبار العلاقة السببية بين البطالة والجريمة في هولندا، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة والعشوائية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الإقليمية خلال الفترة من عام (1996 حتى عام 2005) وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ضئيل للبطالة على إجمالي الجرائم، وبعض أنواع جرائم الاعتداء على الممتلكات.

وأجرى ميكيل (Mikeal, 2007) دراسة هدفت إلى البحث في العلاقة بين العصابات والبطالة، وأظهرت نتائج الدراسة بالاعتماد على نموذج بيكر (Becker) للجريمة، ولكن لم يجد تأثيرا معنويا للبطالة على مستوى العنف.

وقام سجولر (Schuller, 2006) بدراسة العلاقة بين البطالة والجريمة في السويد، باستخدام منهجين من التحليل: أولهما يتمثل في استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1988-2004) وثانيهما يتمثل في استخدام بيانات المقاطع العرضية (Cross-Section Data) لمتوسط عامي (1995 و2003)، بالنسبة لنتائج منهج التحليل الأول، أشارت الدراسة إلى وجود أثر موجب للبطالة على الجريمة، أما بالنسبة لنتائج منهج التحليل الثاني، فقد أشارت إلى عدم وجود أثر للبطالة على الجريمة.

وهدفت دراسة دونيس (Donis, 2006) إلى دراسة تأثير البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وعلى جرائم العنف التي تم التبليغ عنها لدى الشرطة في فرنسا خلال الفترة (1990-2000) وقد اختبر Donis فرضية بيكر (Beker, 1968) بأن الميل نحو ارتكاب الجريمة يعتمد على مقارنة التكاليف والمنافع المتوقعة من العمل المشروع وغير المشروع، وقد استخدم بيانات على المستوى الجزئي والكلي، وجاءت نتائج الدراسة المقطعية دالة على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة بين الشباب.

كما قام ألن (Allen, 2005) بدراسة العلاقة بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة تطبيق أساليب السلاسل الزمنية مستخدماً بيانات المتغيرات كلية تغطي الفترة (1992-2002)، وخلصت هذه الدراسة إلى وجود نتائج مختلطة لأثر البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، حيث أشارت النتائج إلى الآتي: وجود أثر موجب (سالب) للبطالة الحالية على كل من جرائم السطو المسلح وجرائم السلب والنهب (جرائم سرقة السيارات)، ووجود أثر سالب للبطالة في العام السابق على متغيرات جرائم الاعتداء على الممتلكات.

وأجرى لودفينج وآخرون (Ludwing et al, 2000) دراسة جول أثر الانتقال بالأسرة من مستوى الأسر الأكثر فقراً إلى الأسر الأقل فقراً على إجرام الأطفال، وتوصلت الدراسة إلى أن توفير الفرص للأسر للانتقال إلى مستوى فقر أقل يؤدي

إلى انخفاض جرائم العدوان من قبل الشباب والأطفال المراهقين، فقد تم الانتقال بعدد (683) أسرة من المناطق الأكثر فقراً إلى مناطق أقل فقراً، حيث تم تقديم الدعم لهم وتوفير فرص العمل، حيث بينت الدراسة بأن هذا الأجراء أدى إلى انخفاض في جرائم الأحداث من (30%) إلى (50%)، وبينت الدراسة أن المناطق الأكثر فقراً هي أكثر ميلاً لجرائم العدوان على الأشخاص عن جرائم الأموال.

منهجية الدراسة:

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة محاولتها معرفة أثر الفقر والبطالة على معدلات الجريمة من وجهة نظر شريحة مهمة من المجتمع الأردني ألا وهي رجال الأمن العام.

تعتمد المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على المسح الاجتماعي الذي تضمن المسح المكتبي الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، والاستطلاع الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة وتحليلها إحصائياً، للإجابة على أسئلة الدراسة، وأن الطريقة التي تم استخدامها في هذه الدراسة هي طريقة المسح الاجتماعي.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في جهاز الأمن العام في الأردن في إقليم الجنوب موزعين على خمسة مديريات للشرطة وهي (مديرية شرطة الكرك، والطفيلة، ومعان، ووادي موسى، والشوبك).

عينة الدراسة:

ولتقدير حجم العينة تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة، حيث تم سحب أفراد العينة من جميع مديريات الشرطة في إقليم الجنوب، بواقع عينة إجمالية بلغت (350) فرداً من العاملين في جهاز الأمن العام في إقليم الجنوب ضمن رتبة ضابط وضابط صف وفرد.

خصائص عينة الدراسة:

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (1) المتعلقة بخصائص عينة الدراسة أن حوالي (84.2%) من أفراد عينة الدراسة من الذكور مقابل حوالي (15.8%) من الإناث، كان المستوى التعليمي دون الثانوية العامة (54.6%)، و(14.3%) الدبلوم المتوسط، و(30.3%) البكالوريوس، و(9.%)، وكانت نسبة الذين تقل أعمارهم عن (30) سنة (64%)، والذين تقع أعمارهم بين (31-40) سنة (32.3%) نسبتهم، وبين و(41-50) سنة لم تتجاوز نسبتهم (3.3%)، وقد قسمت عينة الدراسة حسب الوظيفة إلى (82.6%) كانوا ضباط صف، و(15.7%) كانوا رؤساء أقسام، (1.7%) رؤساء مراكز أمنية.

ويلاحظ أن عينة الدراسة كانت في الغالب من فئة الشباب الذكور ضباط الصف، والجدول رقم (1) يبين خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديمغرافية.

أداة الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة من قبل الباحث بعد مراجعة الدراسات السابقة، حيث احتوت على بعض المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بخصائص عينة الدراسة مثل (النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والفئة العمرية، والوظيفة، وسنوات الخدمة)، وعلى (26) فقرة قسمت حسب مقياس لكرت الخماسي (1- لا تنطبق أبداً، 2- تنطبق نادراً، 3- تنطبق أحياناً، 4- تنطبق غالباً **حيث تكونت الاستبانة مما يلي:**

القسم الأول: يغطي المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة (العمر، المستوى التعليمي، الجنس، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخدمة)، وقيست بالأسئلة من (1-5).

القسم الثاني: يتعلق بالفقرات التي تقيس متغير البطالة وقيست بالأسئلة من (6-15)، والفقر بالأسئلة من (16-30)، وصنفت الإجابات وفق مقياس (ليكرت الخماسي).

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق الأداة فقد تم عرض الاستمارة على (6) محكمين من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس، والمختصين الأكاديميين، في قسم علم الاجتماع، بجامعة مؤتة والأردنية، لغرض تحكيمها، وللتحقق من مدى صدق الأداة حيث تم الأخذ بآراء المحكمين وتعديلاتهم.

الجدول رقم (1)

خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديموغرافية

المتغير		العدد	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكور	295	%84.2
	إناث	55	%15.8
الفئة العمرية	دون 30	224	%64.0..
	40-31	113	%32.3
	50-41	13	%3.7
المؤهل العلمي	ثانوية فما دون	191	%54.6
	دبلوم مجتمع	50	%14.3
	بكالوريوس	106	%30.3
	دراسات عليا	3	%.9
الوظيفة	ضابط صف	289	%82.6
	رئيس قسم وفرع	55	%15.7
	رئيس مركز أمني	6	%1.7

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من أداة الدراسة، من خلال عرضها مبدئياً وتوزيعها على عينة استطلاعية تجريبية بلغت (25) مبحوثاً، وقد تم استثناؤهم من الدراسة، وتم تعديل الاستمارة بناء على آراء عينة الدراسة الاستطلاعية، وبعد التعديل تم استخراج معامل ثباتها باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات كل مجال على حدة، وللأداة ككل، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (2) **الآتي:**

الجدول رقم (2)

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير وبجميع الأبعاد

معامل الثبات (كرونباخ الفا)	اسم المتغير والبعد	رقم الفقرة في الاستمارة
%84.4	متغير البطالة	15-6
%79.5	متغير الفقر	31-16
%83.5	الكلي للاستمارة	جميع الفقرات

ويتبين من نتائج الجدول رقم (2) أن معامل الثبات لجميع متغيرات وأبعاد الدراسة بلغت (83.5%)، وهي نسبة ثبات مقبولة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

التعريفات الإجرائية:

الفقــر: مفهوم الفقر من المفاهيم المعقدة ذات الوجوه المتعددة، لذلك فقد طور العلماء والخبراء العديد من الطرق والاستراتيجيات:خط الفقر المطلق، وخط الفقر النسبي، وخط الفقر الذاتي (Hagenaars & Ee Vos:212).

وقد عُرف الفقر إجرائياً في هذه الدراسة بأنه عجز الفرد عن إشباع حاجاته الشخصية الرئيسية بالشكل المطلوب، كما نقصد به الدخل المادي المنخفض لأسرته، والذي لا يمكن من خلاله توفير حاجاته الضرورية، فالفقر له علاقة بالجريمة وتصفه الفقرات من (16-31).

البطـالة: للبطالة مفاهيم عدة، إلا أنها في مجملها تتفق بالمعنى، حيث تعنى بالمفهوم الاقتصادي ووجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية. أو هي وفق للمعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية: أنها تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم

لا يجدون فرص عمل (الشمري، البياني، 2009)، وقد عرف إجرائياً في هذه الدراسة في الأسئلة من (6-15).

المعالجة الإحصائية:

1. الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. معامل الارتباط الأسمى لإجراء فحص العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة بمختلف أبعادها.

النتائج:

فيما يلي عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، وهي قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لجميع أبعاد الدراسة، والفقرات المكونة لكل بُعد.

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة والسلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

الجدول رقم (3)

درجة تصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر البطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني

الفقـــرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة	درجة الارتباط
تؤدي البطالة إلى تردي أحوال الفرد الاقتصادية وانكسار معنوياته وانخفاض مكانته الاجتماعية وسمعته الاعتبارية	4.5000	.64123	1	تنطبق غالباً	433**
البطالة مرض اقتصادي واجتماعي ينخر جسم المجتمع ويهدد أمنه	4.4714	.68386	2	تنطبق غالباً	456**
عدم قدرة الفرد على العمل تؤدي إلى إحساسه بأنه أصبح عبئاً ثقيلاً على المجتمع وأنه مقصر بحق عائلته وبالتالي ارتكاب السلوك الجرمي	4.4200	.83488	3	تنطبق غالباً	593**
تلعب البطالة دورا رئيساً في عدم توفير الأمن في المجتمع	4.3171	.79720	4	تنطبق غالباً	213**
يتجه العاطل عن العمل إلى ارتكاب الجريمة, بهدف مواجهة أزمته المادية التي سببتها البطالة	4.2343	.80966	5	تنطبق غالباً	598**
تؤدي البطالة إلى وجود أوقات فراغ كبيرة لدى الأفراد وبالتالي يكون لدية الوقت الكافي للتفكير والتخطيط لارتكاب السلوك الجرمي.	4.2171	.84551	6	تنطبق غالباً	702**
تؤدي البطالة إلى تعطيل الطاقات البشرية وشلها واستنزاف موارد المجتمع وقتل معنويات الأفراد العاطلين عن العمل وتحطيم عوائلهم عن طريق وقوعهم في فاقة الفقر والعوز المادي	4.1400	.90863	7	تنطبق غالباً	667**
يسيطر الشعور بالفشل والإحباط على العاطل المتعطل عن العمل، مما ينعكس سلباً على علاقته بالمجتمع وبالآخرين	4.1143	.83173	8	تنطبق غالباً	556**
يتجه العاطل عن العمل إلى استعمال المخدرات والكحول للهروب من مشاكله وهمومه	3.8800	.89404	9	تنطبق غالباً	652**
مخالطة العاطل عن العمل لأصحاب السوابق وذوي السلوك الإجرامي من الجيران والأصدقاء يؤدي إلى السلوك الجرمي	3.8543	.97176	10	تنطبق غالبا	644**
الاتجاه العام لعلاقة عنصر البطالة على السلوك الجرمي	4.21485	0.851		تنطبق غالباً	

(**) درجة الارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001.

وتوصلت النتائج في الجدول رقم (3) المتعلقة بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر البطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، أن الاتجاه العام للبطالة له أثر مباشر على السلوك الجرمي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا الاتجاه (4.21485) بانحراف معياري (0.851).

وقد تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (3) لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام، أنه غالباً ما تؤدي أسباب البطالة التالية إلى ارتكاب الجريمة وهي: تردي أحوال الفرد الاقتصادية وانكسار معنوياته وانخفاض مكانته الاجتماعية وسمعته الاعتبارية، والبطالة مرض اقتصادي واجتماعي ينخر جسم المجتمع ويهدد أمنه، وعدم قدرة الفرد على العمل تؤدي إلى إحساسه بأنه أصبح عبئاً ثقيلاً على المجتمع، وأنه مقصر بحق عائلته وبالتالي ارتكاب السلوك الجرمي، وتلعب البطالة دورا رئيسا في عدم توفير الأمن في المجتمع، ويتجه العاطل عن العمل إلى ارتكاب الجريمة, بهدف مواجهة أزمته المادية التي سببتها البطالة، تؤدي البطالة إلى وجود أوقات فراغ كبيرة لدى الأفراد وبالتالي يكون لديه الوقت الكافي للتفكير والتخطيط لارتكاب السلوك الجرمي. و تؤدي البطالة إلى تعطيل الطاقات البشرية وشلها واستنزاف موارد المجتمع وقتل معنويات الأفراد العاطلين عن العمل وتحطيم عوائلهم عن طريق وقوعهم في فاقة الفقر والعوز المادي، ويسيطر الشعور بالفشل والإحباط على العاطل المتعطل عن العمل , مما ينعكس سلباً على علاقته بالمجتمع وبالآخرين، يتجه العاطل عن العمل إلى استعمال المخدرات والكحول للهروب من مشاكله وهمومه، مخالطة العاطل عن العمل لأصحاب السوابق وذوي السلوك الإجرامي من الجيران والأصدقاء يؤدي إلى السلوك الجرمي، ومن الملاحظ أن معظم الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المتغير أقل من (1) وهذا مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

ويتبين من خلال نتائج معامل الارتباط بين الاتجاه العام لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام نحو متغير البطالة كمؤثر في السلوك الجرمي مع متغيرات هذا العنصر، وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلالة إحصائية (P-Value 0.001) مع جميع فقرات المتغير، وهذا يفسر أن الاتجاه العام يميل إلى أن تفاقم هذه العناصر سيزيد من السلوك الجرمي عند المواطنين، ومن ثم تتفاقم معدلات الجريمة في المجتمع الأردني.

ومن خلال النتائج يمكن الاستنتاج بأن لظاهرة البطالة الأثر المباشر على ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني حسب تصورات رجال الأمن العام.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر والسلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

الجدول رقم (4)

درجة تصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر الفقر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني

الفقـــرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة	درجة الارتباط
يزرع الفقر في نفوس الأفراد خصائل الكراهية والاعتداء والانتقام من المجتمع الذي يعتبر مسؤولاً عن مشكلاتهم وأزماتهم المادية والاجتماعية.	4.0400	.87539	1	تنطبق غالباً	640**
يؤثر الفقر سلباً على استقرار الحياة الأسرية	4.0143	.91302	2	تنطبق غالباً	567**
تؤثر الظروف الاقتصادية السيئة على ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم.	4.0057	.84972	3	تنطبق غالباً	564**
اعتقد أن الفقر سبب رئيسي في عدم توفير الأمن في المجتمع.	3.9943	.91154	4	تنطبق غالباً	565**

يؤدي الفقر إلى مشكلات سلبية تؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم الأسرية	3.9914	.89085	5	تنطبق غالباً	625**
أن الفقر وصخب البيئة الاجتماعية يؤدى إلى لجوء الأطفال والنساء إلى العمل المبكر وبالتالي تعلم السلوك المنحرف.	3.9343	.86890	6	تنطبق غالباً	634**
يؤدي الفقر إلى ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد.	3.9255	.96500	7	تنطبق غالباً	518**
عدم رفاهية الأفراد واستقرارهم الاجتماعي يؤدي إلى عرقلة الطرق الجديدة للتنشئة الاجتماعية وارتكاب السلوك المنحرف.	3.9057	.88588	8	تنطبق غالباً	652**
يؤدى الفقر والحرمان الاقتصادي إلى جملة من المشكلات الاجتماعية الخطيرة على الأسرة وبالتالي ابتعاد الأبوين عن الاهتمام بتربية أولادهم وعدم متابعتهم وبالتالي وقوعهم في هاوية الجريمة والانحراف.	3.8714	.97124	9	تنطبق غالباً	637**
يؤدي الفقر إلى التنشئة الاجتماعية الخاطئة وبالتالي ارتكاب السلوك الجانح	3.8543	.93877	10	تنطبق غالباً	613**
يرتكب الناس السلوك الجرمي بسبب الفقر والحاجة المادية.	3.8286	.94204	11	تنطبق غالباً	616**
اعتماد الأشخاص في المجتمع الأردني على الكمبيالات في الظروف الاقتصادية الجيدة وفقدانها فجأة يؤدي إلى حدوث الجريمة.	3.7714	.97492	12	تنطبق غالباً	599**
يؤدي الفقر إلى عدم تحقيق الهدف المادي المطلوب مما يجعل الأفراد يمارسون أساليب غير سوية وإجرامية للحصول على المال.	3.7657	.92836	13	تنطبق غالباً	660**
يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية سلبية تؤدي إلى انقسام المجتمع إلى فئتين هما الأغنياء والفقراء مما يؤدي إلى ارتكاب الجريمة.	3.7371	1.04322	14	تنطبق غالبا	461**
الاتجاه العام لعلاقة عنصر الفقر على السلوك **الجرمي**	4.17	.825		تنطبق غالباً	

(**) درجة الارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001

يتبين من خلال النتائج في الجدول رقم (4) المتعلق بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأثر الفقر على اعتماد الأشخاص في المجتمع الأردني على الكمبيالات في الظروف الاقتصادية الجيدة وفقدانها فجأة يؤدي إلى حدوث الجريمة السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، أن الاتجاه العام كان غالباً ما يكون للبطالة الأثر المباشر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه (4.17) وبانحراف معياري (825.).

ولوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4) المتعلقة بتصورات العاملين في جهاز الأمن العام لأسباب الفقر نحو السلوك الجرمي، وهي: يؤدي الفقر والحرمان الاقتصادي إلى جملة من المشكلات الاجتماعية الخطيرة على الأسرة وبالتالي ابتعاد اللأبوين عن الاهتمام بتربية أولادهم وعدم متابعتهم وبالتالي وقوعهم في هاوية الجريمة والانحراف، وإن الفقر وتفكك البيئة الاجتماعية يؤدي إلى لجوء الأطفال والنساء إلى العمل المبكر وبالتالي تعلم السلوك المنحرف، والاعتقاد أن الفقر سبب رئيسي في عدم توفير الأمن في المجتمع، ويضطر الفقير إلى ارتكاب السلوك الجرمي بحثاً عن العيش وسد حاجاته الأساسية، وتؤثر الظروف الاقتصادية السيئة على ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ويؤثر الفقر سلباً على استقرار الحياة الأسرية ويزرع في نفوس الأفراد خصال الكراهية والاعتداء والانتقام من

المجتمع الذي يعتبره مسؤولاً عن مشكلاته وأزماته المادية والاجتماعية، ويؤدي إلى بروز عمالة الأطفال وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد، وإلى مشكلات سلبية تؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم الأسرية، وإلى عدم تحقيق الهدف المادي المطلوب مما يجعل الأفراد يمارسون أساليب غير سوية وإجرامية للحصول على المال، وظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، بينما كان أحياناً ما يؤدي سبب ظاهرة الفقر إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، وعرقلة الطرق الجيدة للتنشئة الاجتماعية وارتكاب السلوك المنحرف، وأن الناس يرتكبون السلوك الجرمي بسبب الفقر والحاجة المادية، وأن الفقر يعتبر مشكلة اجتماعية تؤدي إلى انقسام المجتمع إلى فئتين هما: الأغنياء والفقراء مما يؤدي إلى ارتكاب الجريمة، كما قد يؤدي الفقر إلى اعتماد الأشخاص في المجتمع الأردني على الكمبيالات في الظروف الاقتصادية الجيدة وفقدانها فجأة، وإلى ارتفاع معدلات الجريمة نظراً لعدم توفر خدمات الرعاية الاجتماعية، وإلى التنشئة الاجتماعية الخاطئة وإلى ارتكاب السلوك الجانح، ومن الملاحظ أن معظم الانحرافات المعيارية لفقرات هذا المتغير أقل من (1) وهذا مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

ويتبين من خلال نتائج معامل الارتباط بين الاتجاه العام لتصورات العاملين في جهاز الأمن العام نحو متغير الفقر كمؤثر في السلوك الجرمي مع فقرات هذا المتغير، وجود علاقة ارتباط طرديه ومعنوية عند مستوى دلالة إحصائية (P-Value 0.001) مع جميع فقرات المتغير، وهذا يفسر أن الاتجاه العام يميل إلى أن تفاقم هذه الفقرات سيزيد من السلوك الجرمي عند المواطنين وثم تتفاقم معدلات الجريمة في المجتمع الأردني.

ومن خلال النتائج يمكن الأستنتاج بأن لظاهرة الفقر الأثر المباشر على ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني حسب تصورات رجال الأمن العام.

مناقشة النتائج:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة الفقر والبطالة بالسلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام في إقليم الجنوب، وأظهرت نتائج الدراسة ما يأتي:

مناقشة الفرضية الأولى المتعلقة بأثر متغير البطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة لمتغير البطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، ويمكن تفسير ذلك بأن الاقتصاد الأردني يتصف بمعدلات متفاوتة من البطالة، نظراً لتفاوت الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن البطالة تشكل الوجه الآخر للفقر من حيث تأثيرها على مستوى معيشة الأفراد والأسرة، وكذلك أن البطالة في المجتمع الأردني تعد وجهاً من وجوه الفقر الاقتصادي، وكذلك قد تؤدي البطالة إلى التصدع الأسري، لأن الشخص العاطل عن العمل لا يستطيع توفير مصدر الرزق والعيش لأسرته، مما قد يؤدي إلى مشاكل أسرية، وقد يلجأ العاطل عن العمل إلى ارتكاب أنماط معينه من الجرائم مثل السرقة والنصب والاحتيال والتزوير، كونه يتوفر لديه أوقات فراغ تؤدي به إلى التفكير والتخطيط لارتكاب سلوكيات غير مشروعة من أجل الحصول على المال.

والتقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (العبدالرزاق والوريكات، 2008)، ودراسة الخوالده، 2004)، (والعيطان، 2000)، ومع دراسة (Schuller, 2006)، ودراسة (Donis, 2006) ودراسة (Papps and Winkelmann, 2007).

مناقشة الفرضية الثانية المتعلقة بأثر متغير الفقر على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة لمتغير الفقر في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، ويمكن تفسير ذلك بأن الكثير من الأفراد لا يستطيعون تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة لأسرهم، بسبب سوء الظروف المادية التي يعاني منها الفرد مما قد يدفع بالفرد إلى ارتكاب السلوك الجرمي لسد حاجاته الضرورية، وقد يفسر ذلك بأن الفقر يدفع الشخص إلى ارتكاب بعض الجرائم الواقعة على المال لسد ما يحتاج إليه من احتياجات ضرورية

كالمأكل والملبس، وأن الشخص الفقير قد يلجأ إلى ارتكاب السلوك غير المشروع من أجل الحصول على المال، وقد يلجأ إلى ارتكاب مختلف أنواع الجرائم مثل السرقة أو النصب أو الاحتيال للحصول على المال، وتوفير ما يحتاجه، وكذلك قد يؤدي الفقر إلى مشكل أسرية وعائلية.

والتقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الخوالده، 2004) ودراسة (السويدي، 2001)، ودراسة (الزواهرة، 2009).

التوصيـات:

1. ضرورة قيام الحكومة بوضع سياسات مالية لتحسين دخول الأفراد في المجتمع الأردني، وفرض تشريعات على أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين لرفع رواتب العاملين وتقديم مساعدات ماليه لهم، للتقليل من الدوافع التي تؤدي إلى السلوك الجرمي.
2. دعوة وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاه وصناديق العون الاجتماعي المختلفة، لوضع برامج وسياسات هدفها تحسين الوضع الاقتصادي والمادي لأفراد المجتمع الأردني .
3. ضرورة معالجة مشكلة الفقر والبطالة، من خلال توفير المساعدات اللازمة، وتحسين مستوى الأجور، كي لا يكون الفقر والبطالة دافعين لارتكاب السلوك الجرمي.
4. دعوة الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية على أسس علمية، تتناول متغيرات وأبعادا اقتصادية لم تتناولها الدراسة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

الأمم المتحدة الإنمائي، 2007، **برنامج إدارة الحكم في البلاد العربية.**

البداينة، ذياب موسى، 2002، الجرائم الاقتصادية المستحدثة في عصر العولمة، شرطة الشارقة– أعمال الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، مركز بحوث الشرطة.

البكر، محمد، 2002، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، جامعة الكويت، الكويت.

البكر، محمد، 1996، **اتجاهات الجريمة في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العشرين لقادة الشرطة والأمن العرب،** الجزائر.

حويتي، أحمد، 1998، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الجريدة الرسمية، 1960، التشريعات الأردنية، قانون العقوبات.

الخوالدة، محمد، 2005، التحليل **الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن حالة دراسية محافظة البلقاء،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.

الخمايسة، رائد، 2004، **الطبقة الاجتماعية وتدني مفهوم الذات وعلاقتها بانحراف الأحداث في الأردن،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

دائرة الإحصاءات العامة، **التعداد العام للسكان والمساكن،** 2002.

دائرة الإحصاءات العامة، **التعداد العام للسكان والمساكن،** 2003.

دائرة الإحصاءات العامة، **التعداد العام للسكان والمساكن،** 2004.

دائرة الإحصاءات العامة، **التعداد العام للسكان والمساكن،** 2007.

دائرة الإحصاءات العامة، **التعداد العام للسكان والمساكن،** 2008.

دائرة الإحصاءات العامة، **التعداد العام للسكان والمساكن،** 2010.

دائرة الإحصاءات العامة، **مسح السكان والصحة الأسرية،** 2002.

دائرة الإحصاءات العامة، **مسح نفقات دخل الأسرة،** 2003/2002.

دائرة الإحصاءات العامة، **مسح نفقات دخل الأسرة،** 2007/2006.

الزواهرة، عمر، 2009، **أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام،** رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة مؤتة، الكرك.

السراج، عبود، 1998، مكافحة الجرائم الاقتصادية والظواهر الانحرافية، ندوة الجرائم الاقتصادية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

السعد، صالح محمود، 1991، حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها في المجتمع الأردني، رسالة دكتوراة، قسم علم الاجتماع، الجامعة التونسية، تونس.

السويدي، إبراهيم، 2001، **العوامل الاقتصادية وأثرها في الإجرام في دولة الإمارات العربية المتحدة،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.

سناريوهات الأردن، 2000، 2001، عمان: المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

الشاذلي، فتوح، فتوح، 2006، **أساسيات علم الإجرام والعقاب**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان.
الصالح، مصلح، 2002، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، دراسة في علم الاجتماع، عمان، مؤسسة الوراق.
الصقور، محمد، 1998، **الحد من الفقر حطته ومتابعته في الأردن بين النظرية والتطبيق**، بحث قدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، الأردن.
العبد الرازق، بشير أحمد فرج، الوريكات، عايد، 2008، **أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الأردن**، منهج تحليل التكامل المشترك، مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي بعنوان الإرهاب في العصر الرقمي، 10-2008/7/12.
النجداوي، موسى، 2003، **الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
الوريكات، عايد، 2004، **نظريات علم الجريمة**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
الفكهاني، حسن، 1979، **الموسوعة الجنائية الأردنية**،ج2،القاهرة، الدار العربية للموسوعات، القاهرة، مصر.
العيطان، تركي بن محمد، 2000، **البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي (دراسة نظرية على المجتمع السعودي)**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد 1، العدد 41، كلية الملك فهد الأمنية.
المالكي، عبدالرزاق، 2003، البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
مديرية الأمن العام الأردنية، عمان، **التقرير الإحصائي الجنائي العام**، 2010.
مديرية الأمن العام الأردنية،عمان، **التقرير الإحصائي الجنائي العام**، 1986.
مديرية الأمن العام الأردنية، عمان، **التقرير الإحصائي الجنائي العام**، 1990.
عجوه، عاطف عبدالفتاح، 2001، **البطالة في العالم العربي وعلاقاتها بالجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.
علي، يسر أنوار، عبدالرحيم آمال، 1999، أصول علمي الإجرام والعقاب، ج1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
العيسوي، عبدالرحمن، 2005، **اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي**، ط1، بيروت، لبنان.
المجذوب، احمد علي، 1993، الأمن الفكري والعقائدي، ومفاهيمه، وخصائصه،وكيفية تحقيقه، ندوة إستراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية، الرياض، السعودية.
وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التخطيط، دراسة الفقر في الأردن، 2002-2003.
طالب، أحسن، 2002، **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية**، دار الطليعة، بيروت.
طالب، أحسن، 1423، الإجرام والسجن والمجتمع، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت العدد 2/1،1998.

المراجع الأجنبية

Allen, R., 2005, Socioeconomic Conditions, and Property Crime: Acomperhensive Test of the Professional Literature, ***American Journal of Econmics and Sociology***, 55: 293-308.
Bonger,G. ,S., William, 1963, The criminal products of capitalist System-Crimminology, Clyd, B, Vedder,Ahlotdren Book, Newyork.
Clinard, M., 1968, ***Sociology of Deviant Behavior*** 2nd ed., NY,Winston.
Cohen Albert, 1955, ***Delinquent boys: the Culture of the Gang***, New York: the free, press.
Donis, Fouger, 2006,Youth Unemployment and Crime in France,Discussion, Paper, No, 5600, Centre of Economice Policy Reserearch,UK.
Ludwing, J., Duuncan, G. and Hirchfield P., 2000, Urban Poverty and Juvenile crime: Evidence from a randomized Housing-mobility Experiment, ***Quarterly Journal of Economics.***
Michalowski, R. and Bolander, E., 1976, ***Repression and criminal justice in capitalist America, American Journal of Sociology***,73: 36-77.
Mikeal, Priks and Panu Poutaara, 2007, Unemployment and Gangs Crime, Could Prosperity backfire, discussion Paper 13, Center for Economic and Business Research.
Miller, Wlter, 1958, Lower class culture: A generating

milieu of gang delinquency, ***Journal of Social Issues***, 17, 3.

Mills, C. Wright, 1959, ***White collar***, New York: Galaxies Books Brown et at criminology.

Papps,K. and Winkemann, J., 2007, ***Unemployment and Crime: New Evidence For an Old Question,*** New Zealand, Economic Papers, 34: 53-72.

Pepinsky, Harold, 1980, ***Crime Control Strategies*** Oxford Univ Press, N,Y.

Schuller, B., 2006, Ekonmi och Kriminalitet-en Empirisk Undersokning, av, Brottsligheten I Sverige, Doktorsavhandling, Nationalekning, Goteborge Uuniversitet.

The Impact of Poverty and Unemployment on Criminal Behavior in the Jordanian Society from the Perspective of Workers in the GSS

Abdullah Salem Aldraoshi*

ABSTRACT

This study aims to identify the impact of poverty and unemployment on the criminal behavior in the Jordanian society from the perspective of the workers in the General Security Service of Jordan. To achieve the objectives of this study, we had developed and designed a questionnaire to collect data. A simple random sample method has been used to determine the study sample. The reached samples were 350. After analyzing the questionnaire, the study found the following results; there is an effect for the poverty variable on changing criminal behaviors in the Jordanian society, there is also an effect for the variable of unemployment on criminal behaviors in the Jordanian society.

The study recommends that there is a need for the government to raise income of individuals in the community through the development of financial policies to ensure the provision of a decent living in the Jordanian society, and the imposition of new legislation on venture capitalists and investors to raise the salaries of employees and to provide financial assistance to them to reduce the motivations that lead to committing criminal behavior, and the provision of decent jobs is working to reduce the commission of criminal behavior in the society.

Keywords: Poverty, Unemployment, the General Security.

* Al-Hussein Bin Talal University, Ma'an, Jordan.

Received on 26/8/2012 and Accepted for Publication on 26/6/2013.